اللجان البرلمانية المتخصصة بالدفاع والأمن

آذار / مارس ٢٠٠٦

ما هي اللجان البرلمانية المختصة بالدفاع والأمن؟

ما الذي يميز بيئة العمل الخاصة بهذه اللجان عن غيرها من اللجان؟

ما هي اللجان المنخرطة في قضايا الدفاع والأمن؟

ما هي الصلاحيات التي تمنح عادةً لهذه اللجان؟

ما هي الصلاحيات التي عادةً ما تتمتع به هذه اللجان؟

ما هو الدور الذي تضطلع به لجان الدفاع والأمن في مجال الرقابة؟

ما الذي يساعد في تفعيل عمل هذه اللجان؟

كيف تعمل هذه اللجان على تنظيم نفسها من الناحية الداخلية؟

كيف يتباين تقسيم العمل بين هذه اللجان في مختلف الدول؟

ما هي بعض الأمثلة على اللجان البرلمانية المختصة بالدفاع والأمن؟

مسائل ذات صلة

المزيد من المعلومات

DCAF

مركز جنيف
للرقابة الديمقراطية
على القوات المسلحة

تزود سلسلة التقارير الموجزة الصادرة عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة المختصين بمقدمات محددة حول العديد من القضايا في مجال إدارة القطاع الأمني وإصلاحه

ما هي اللجان البرلمانية المختصة بالدفاع والأمن؟

لجان الدفاع والأمن عبارة عن جهات مختصة تابعة للبرلمانات تعمل على تقديم المشورة ورفع التوصيات لهذه البرلمانات بكافة أعضائها، وذلك في مجال القوانين أو القرارات المتعلقة بالدفاع القومي وأمن المواطنين.

تتفرع هذه اللجان إلى نوعين أساسيين. ويمثل النوع الأول منها اللجان الخاصة التي يتم تعيينها لتنفيذ صلاحيات محددة ودقيقة، مثل دراسة مشروع قانون أو قضية معينة. وفي المقابل، يتمثل النوع الآخر في لجان دائمة تعمل على توفير النصائح والمشورة في مجالات تخصصها خلال الدورة التشريعية للبرلمانات. وتتميز اللجان الدائمة بكونها تعمل لفترات طويلة كما تساعد على تطوير خبرات أعضائها.

ما الذي يميز بيئة العمل الخاصة بهذه اللجان عن غيرها من اللجان؟

- **التعقيد:** يتوجب على أعضاء البرلمانات الأخذ بعين الاعتبار العديد من المؤسسات والقضايا مثل القوات المسلحة وقوات الشرطة، والقوات الأخرى المكلفة بحفظ النظام العام وحرس الحدود إلى جانب الميزانيات، والمشتريات، والرقابة على الأسلحة والنشاطات الاستخباراتية، وغير ذلك من القضايا. وفي واقع الأمر أصبحت هذه الأمور تأخذ بعداً دولياً على نحو متزايد.
- **انعدام الشفافية:** من ناحية تاريخية، يعتبر القطاع الأمني أقل شفافية من غيره من المؤسسات الحكومية الأخرى، وذلك بسبب الحاجة إلى حماية المعلومات الضرورية لحفظ الأمن القومي.
- **المشاركة القوية من جانب السلطة التنفيذية:** يضطلع أعضاء السلطة التنفيذية بدور نوعي هام جداً في مجالي الدفاع والأمن، لدرجة أنهم في بعض الحالات يتجاوزون البرلمان ويتعاملون مباشرة مع أعضاء السلطات التنفيذية في الدول الأخرى.

- **ضعف مشاركة المجتمع المدني:** في معظم الدول، لا تتعامل المنظمات غير الحكومية مع القطاع الأمني. كما أن معرفة الجمهور بهذا القطاع تكاد تكون معدومة. ومن ناحية أخرى، لا يبدي الجمهور العام اهتماماً بهذا القطاع.

وبما أن عملية الإصلاح السياسي تسبق إصلاح قطاعي الدفاع والأمن في الدول التي تمر **بمرحلة انتقالية**، فقد تتعارض العمليات الديمقراطية مع السلوكيات المؤسساتية التي كانت شائعة في الأنظمة السابقة والتي لا يزال البعض يتمسك بها. وبالنظر إلى أن البرلمانات عادةً ما تكون أول وأسهل المؤسسات التي يجري إصلاحها، فمن الممكن أن تشكل اللجان الدائمة أداة فعالة لتوفير الرقابة والمساعدة في تعزيز عملية الإصلاح في قطاعي الدفاع والأمن.

ما هي اللجان المنخرطة في قضايا الدفاع والأمن؟

في العادة، يجب أن تقوم أكثر من لجنة واحدة من اللجان الدائمة بالتعامل مع قطاعي الدفاع والأمن. وبشكل عام، تعتبر اللجان التي تعمل في مجالي الدفاع والأمن على أساس يومي هي تلك التي تتعامل مع القوات المسلحة والشؤون الداخلية والمخابرات. أما اللجان التي تتعلق صلاحياتها بالدفاع والأمن بشكل غير مباشر ولكن في الوقت نفسه بشكل هام، فهي تلك المختصة بالشؤون الخارجية والقضاء وإعداد الموازنة وشؤون الطاقة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا.

تضم بعض البرلمانات لجاناً تتمتع **بصلاحيات مزدوجة**. (فعلى سبيل المثال، تعمل إحدى اللجان على قضايا الدفاع القومي والشؤون الداخلية، أو الدفاع القومي والشؤون الخارجية، أو الدفاع القومي والمخابرات، إلخ.)

وفي بعض الأحيان، تقوم لجان ذات مهام مختلفة بعقد **جلسات مشتركة** لمناقشة مشاريع القوانين أو قضايا أخرى تتعلق بصلاحياتها. وقد تنظم هذه اللجان جلسات الاستماع أو نشاطات الرقابة الأخرى بشكل مشترك.

ويجوز للجان التي تتمتع بصلاحيات واسعة تقسيم نفسها إلى عدة **لجان فرعية**. كما يمكن أن يخضع هذا التقسيم **لمنهج وظيفي** (لدراسة مشروع قانون معين أو إجراء تحقيق أو عقد جلسة استماع) أو **منهج مؤسساتي** (لمؤسسة أو هيئة معينة) والتي تغطيها الصلاحيات الممنوحة للجنة واحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز تشكيل اللجان الفرعية كي تقوم بالتنسيق بين عدد من اللجان الرئيسية التي تعمل على مواضيع معينة.

ما هي الصلاحيات التي تمنح عادةً لهذه اللجان؟

على وجه العموم، تنبع صلاحيات اللجان من أحد المصادر الثلاثة التالية:

- اللائحة الداخلية للبرلمان
- قوانين محددة
- الدستور نفسه

في الوقت الذي تفرض فيه قيود على صلاحيات اللجان المختصة بالدفاع والأمن، تتمتع غالبية هذه اللجان بالحق في وضع جداول أعمالها وتحديد مواعيد اجتماعاتها، والتي يجوز إطلاع الجمهور عليها أو حجبها عنه. وفي معظم البرلمانات، لا تتمتع اللجان بسلطة تنفيذية وهي غير مخولة باتخاذ قرارات نهائية بشأن أي أمر من الأمور.

ما هي الصلاحيات التي عادةً ما تتمتع بها هذه اللجان؟

بشكل عام، تركز اللجان العاملة في قطاعي الدفاع والأمن اهتماماتها على الشؤون المتعلقة بحجم

وهيكلية وتنظيم وتمويل وعمل مؤسسات الدولة المفوضة باستخدام القوة، بالإضافة إلى هيئات الإدارة المدنية التي تضطلع باتخاذ القرارات الخاصة باستخدام القوة. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت هذه اللجان تتعامل وبشكل متزايد مع مؤسسات غير تشريعية تتمتع بالقدرة على استخدام القوة، كالشركات الأمنية الخاصة والجريمة المنظمة والحركات الإرهابية، الخ.

ويمكن أن يكون للجان البرلمانية تأثيراً كبيراً على عمل البرلمان والحكومة. وقد تشتمل مجالات نشاطها على النواحي التالية:

- سنّ التشريعات الخاصة بقطاعي الدفاع والأمن.
- تقديم المشورة حول الميزانيات والنفقات المترتبة على عمليات الرقابة.
- مراجعة السياسة الدفاعية والاستراتيجية الأمنية التي تضعها الحكومة.
- تقديم الاستشارات حول الالتزامات والمعاهدات الدولية التي يصادق البرلمان عليها.
- تقديم المشورة للبرلمان حول استخدام القوة ونشر القوات المسلحة في الخارج.
- الرقابة على المشتريات الخاصة بقطاع الدفاع.

ما هو الدور الذي تضطلع به لجان الدفاع والأمن في الرقابة؟

بالإضافة إلى ما تقدم، تتمتع اللجان المختصة بالدفاع والأمن بسلطات واسعة في مجال الرقابة، حيث تتولى التحقيق في القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة أو الإدارة السيئة أو الاتهامات أو الفساد أو الفضائح. وهنا يمكن أن يشتمل دور هذه اللجان على المهام الآتية:

- عقد جلسات الاستماع أو التحقيقات.
- استدعاء أفراد القوات المسلحة أو الموظفين المدنيين أو الخبراء إلى اجتماعات اللجنة للإدلاء بشهاداتهم.
- مساءلة الوزراء وممثلي السلطة التنفيذية الآخرين.
- طلب الوثائق من السلطة التنفيذية.
- التأكد من شفافية الإنفاق العام وفعاليته.
- الإيعاز إلى السلطات المختصة بالقيام بعمليات التدقيق المالي.
- فحص الاستدعاءات والشكاوى المقدمة من أفراد القوات المسلحة والمدنيين ضد قطاعي الدفاع والأمن.
- زيارة وتفتيش قواعد الجيش والمرافق الأخرى الخاصة بالعمليات العسكرية، بما في ذلك الجنود المنتشرين في الخارج.

وفي الوقت الذي تنحصر فيه مهمات الرقابة عادةً بتحديد المشاكل الواقعة في الزمن الماضي، يتوجب أن تستشرف هذه المهمات كذلك تلك المشاكل التي قد تقع في المستقبل؛ حيث أن من شأن هذه الرقابة "الوقائية" - والتي تتألف من الزيارات وعمليات التفتيش والتدقيق المالي الدورية (والمفاجئة) - أن تقلل أو تحد بشكل كامل من القيام بأعمال غير مقبولة من جانب مؤسسات الدفاع والأمن.

ما الذي يساعد في تفعيل عمل هذه اللجان؟

إذا كان للبرلمانات أن تفرض تأثيرها في عملية وضع السياسات بشكل فعال، فينبغي أن تتمتع اللجان البرلمانية المختصة بالدفاع والأمن بنفوذ قوي. كما يجب أن تتوفر في هذه اللجان الشروط التالية:

- **السلطة**: كي تتمتع اللجان بسلطة قوية، يجب تحديد الامتيازات التي تتمتع بها هذه اللجان في

مجالي الدفاع والأمن. كما يتعين سنّ تشريعات تؤمّن لأعضاء هذه اللجان الوصول إلى المعلومات الضرورية للقيام بعملهم.

- **التوجه:** تعتمد اللجان على أعضاء البرلمان الذي يبدون رغبة في إخضاع الحكومة للمساءلة كما يظهرون استعداداً للعمل من أجل الصالح العام بغض النظر عن السياسات الحزبية. ومن الممكن تفعيل ذلك من خلال اجتماع هذه اللجان خلف الأبواب المغلقة من أجل تجنب الضغط الذي تحدثه وسائل الإعلام. وفي هذا المجال، يمكن أن تلعب الصفات القيادية التي يظهرها رئيس إحدى اللجان دوراً حاسماً بالنسبة لأداء تلك اللجنة.
- **الإمكانية:** يجب تزويد اللجان بالموارد الكافية ومن أهمها الموارد البشرية والميزانية والمعلومات والخبرات الخارجية. وفيما يخص تعيين أعضاء اللجان، يجب إعطاء الأولوية للأعضاء الحاصلين على مستوىً مناسب من التعليم والذين يتمتعون بالخبرة والمعرفة الكافية. ولهذه الغاية، يجب تزويد أعضاء البرلمانات والطواقم العاملة فيها بالتدريب والتعليم الضروريين.

كيف تعمل هذه اللجان على تنظيم نفسها من الناحية الداخلية؟

يتم **انتخاب أعضاء اللجان البرلمانية المختصة بالدفاع والأمن** من قبل البرلمان. وفي العادة، تقوم هيئات برلمانية بتسمية المرشحين لعضوية هذه اللجان، وذلك لتمثيل الأحزاب السياسية في البرلمان بشكل نسبي. ومن ناحية نظرية، يجري اختيار هؤلاء الأعضاء استناداً إلى معرفتهم العالية بالصلاحيات التي تتمتع بها تلك اللجان. وعادةً ما تستمر العضوية في اللجان طيلة فترة الدورة التشريعية للبرلمان، كما يمكن أن تستمر هذه العضوية خلال عدة دورات تشريعية.

وتشتمل اللجان البرلمانية المختصة في قطاعي الدفاع والأمن في عضويتها على ما معدله ٢٥ عضواً. بيد أن التباينات في حجم تلك اللجان كبيرة جداً؛ فقد تكون صغيرة في حجمها كما هو الحال في مقدونيا (والتي يبلغ عدد أعضاء اللجنة البرلمانية فيها ٩ فقط)، وقد تكون كبيرة كما هو الوضع في أسبانيا (والتي يصل عدد أعضاء اللجنة فيها إلى ٤٠) وفرنسا (٧٢ عضواً).

يتولى **موظفو اللجان** إعداد وتنظيم اجتماعات اللجان، والحفاظ على قنوات الاتصال مع الحكومة والمسؤولين فيها، وجمع المعلومات بالإضافة إلى تقديم المساعدة في تفسير البيانات الصادرة عن الحكومة. ويتراوح عدد هؤلاء الموظفين من موظف واحد في بعض البرلمانات في دول شرق أوروبا إلى ٥٠ موظفاً يعملون لدى لجنة مجلس الشيوخ المختصة بالقوات المسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كان للجان البرلمانية المختصة بالدفاع والأمن أن تتمتع بالقدرة على الاضطلاع بمسؤولياتها، فيعتبر توفير العدد الكافي من الموظفين وتدريبهم أمراً أساسياً لعملها.

في العادة، يتم التفاوض بشأن **رئاسة اللجان** بين الأحزاب الكبرى. وحيث أن اللجان البرلمانية المختصة بالدفاع والأمن تضطلع بوظيفة رقابية هامة، يتم تفويض الأحزاب المعارضة في بعض البرلمانات برئاسة هذه اللجان. وفي حالات أخرى، يتولى الحزب المعارض الرئيسي وحزب الحكومة رئاسة تلك اللجان بشكل دوري.

يمكن للبرلمانات الحصول على المعلومات السرية من خلال طريقتين. ففي بعض البرلمانات، لا يضطر أعضاء البرلمان إلى الخضوع لإجراءات التفويض، حيث يفترض أنه بمجرد انتخابهم فهم يتمتعون بثقة جمهور الناخبين، وبالتالي يحق لهم الإطلاع على المعلومات السرية. أما في برلمانات أخرى، فلا يحق لأعضاء اللجان البرلمانية المختصة بالدفاع والأمن

الوصول إلى المعلومات التي يحظر نشرها على الجمهور إلا بعد حصولهم على تصريح أمني. وفي بعض الدول، يقتصر التفويض، والتي تدير شؤونه أجهزة المخابرات، على الدور الاستشاري فحسب؛ ولهذا يستطيع البرلمان تحديد أعضاء تلك اللجان بغض النظر عن صدور تقرير يناقض رأيها. وفي واقع الأمر، يمثل الوصول إلى المعلومات السرية مسؤولية يتوجب على أعضاء البرلمان التعامل معها بحرص وعناية. فقد تلجأ السلطة التنفيذية في بعض الأحيان إلى فرض حظر على بعض المعلومات بهدف منع الجمهور من البحث في قضايا قد تقع في المجال العام.

كيف يتباين تقسيم العمل بين هذه اللجان في مختلف الدول؟

في الأنظمة الديمقراطية المتقدمة، يظهر هناك توجه لتشكيل لجنة تضطلع بالرقابة على جهاز الشرطة إلى جانب القضايا المتعلقة بالإدارة العامة والعدالة وحقوق الإنسان. أما في الديمقراطيات الحديثة في دول وسط وشرق أوروبا، حيث تعتبر عملية تجريد أجهزة الشرطة من الصفة العسكرية حديثة أو في طور التنفيذ، فيتم التعامل مع أجهزة الشرطة سويةً مع القوات المسلحة.

وفيما يتعلق بالمخابرات، تتعامل بعض البرلمانات مع هذا القطاع من ناحية وظيفية؛ حيث تُوكل المسؤولية عن كافة الأجهزة التي تضطلع بأنشطة مخابراتية إلى لجنة واحدة. ومن جهة أخرى، تتبنى برلمانات أخرى توجهاً مؤسساتياً، حيث تضطلع لجان متعددة يغطي عملها مختلف الأجهزة أو الدوائر ذات العلاقة بالأنشطة التي تنفذها أجهزة المخابرات.

ومع التغيرات الأخيرة في البيئة الأمنية، فقد بات من الضروري ضمان تبني توجه للتنسيق داخل القطاع الأمني برمته. ويمكن إنجاز ذلك من خلال عقد اجتماعات أو تشكيل لجان مشتركة أو إنشاء هيكلية عامة.

ما هي بعض الأمثلة على اللجان البرلمانية المختصة بالدفاع والأمن؟

يضم مجلس النواب الروماني ثلاث لجان:

- لجنة الدفاع والنظام العام والأمن القومي: وتتعامل هذه اللجنة مع وزارة الدفاع والقوات المسلحة، ووزارة الداخلية، وقوات الشرطة والدرك، وحرس الحدود، والنظام الجزائي بالإضافة إلى الأنشطة المخابراتية في الدوائر الحكومية، مثل الدفاع والقضاء والداخلية. (وتوجد هذه اللجنة في كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ).
- اللجنة المشتركة للرقابة على أجهزة المخابرات الرومانية (المحلية).
- اللجنة المشتركة للرقابة على أجهزة المخابرات الأجنبية.

أما في ألمانيا، فتضم الغرفة السفلى في البرلمان ثلاثة لجان:

- لجنة الدفاع التي تتعامل مع وزارة الدفاع والقوات المسلحة.
- لجنة الشؤون الداخلية التي تتعامل مع المؤسسات الأمنية المحلية.
- لجنة الرقابة البرلمانية التي تتولى الرقابة على أجهزة المخابرات.

وفي المجلس البرلماني البلغاري الموحد يوجد لجنتان:

- لجنة الدفاع التي تتعامل مع وزارة الدفاع والاستخبارات العسكرية والقوات المسلحة.
- لجنة الأمن الداخلي والنظام العام التي تتعامل مع وزارة الداخلية وقوات الشرطة والدرك وحرس الحدود إلى جانب أجهزة المخابرات.

ويوضح الجدول رقم (١) أدناه الملامح الأساسية للجان الرئيسية في هذه الدول الثلاث.

قضايا ذات صلة

- رقابة البرلمان على القطاع الأمني
- شفافية القطاع الأمني ومساءلته
- الحكم الصالح.
- إصلاح وإعادة هيكلة القطاع الأمني
- العجز الديمقراطي
- حالات الطوارئ.

المزيد من المعلومات

الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني: المبادئ والآليات والممارسات. وهي متوفرة في ٣٠ لغة:
www.dcaf.ch/oversight/_publications.cfm

مساءلة أجهزة المخابرات: المعايير القانونية والممارسة الأفضل للرقابة على أجهزة المخابرات:
www.dcaf.ch/pulications/making_intel.cfm

الأدوار الجديدة التي تضطلع بها اللجان البرلمانية، لونجلي ودافيدسون، دار نشر فرانك كاس وشركاه المحدودة، لندن، ١٩٩٨.

البرلمانات الجديدة في دول وسط وشرق أوروبا، أولسون وتورتون، دار نشر فرانك كاس وشركاه المحدودة، لندن، ١٩٩٦.

الملحق رقم (١): بعض الأمثلة على اللجان البرلمانية المختصة بالدفاع والأمن

البرلمان الروماني مجلس النواب	البرلمان الألماني (البوندستاغ)	الجمعية الوطنية البلغارية
لجنة الدفاع والنظام العام والأمن القومي	لجنة الدفاع	لجنة الأمن الداخلي والنظام العام
الصلاحيات		
الصلاحيات الواسعة	**الصلاحيات المحددة**	**الصلاحيات المتوسطة**
وزارة الدفاع والقوات المسلحة؛ وزارة الداخلية وقوات الشرطة والدرك وحرس الحدود؛ أجهزة المخابرات والدوائر ذات الصلة بالنشاطات الإستخبارية والنظام البرلماني، إلخ.	وزارة الدفاع والقوات المسلحة الفيدرالية الصلاحيات الواسعة وزارة الدفاع والقوات المسلحة؛ وزارة الداخلية وقوات الشرطة والدرك وحرس الحدود؛ أجهزة المخابرات والدوائر ذات الصلة بالنشاطات الإستخبارية والنظام البرلماني، إلخ.	وزارة الداخلية وقوات الشرطة والدرك وحرس الحدود وأجهزة المخابرات.
الأساس القانوني		
اللائحة الداخلية لمجلس النواب (١٩٩٢)	الدستور (١٩٥٦) اللائحة الداخلية لمجلس النواب (١٩٩٢)	القواعد الخاصة بتنظيم الجمعية الوطنية وإجراءاتها
العضوية		
٢٢ عضواً	٣٠ عضواً	٢٦ عضواً
إجراءات التفويض لازمة للحصول على التصريح الأمني (ويعتبر جهاز المخابرات الروماني الجهة المسؤولة عن منح ذلك التفويض)	لا يوجد تفويض - الحصول على المعلومات السرية بشكل تلقائي بموجب صلاحيات عضو البرلمان	لا يوجد تفويض - الحصول على المعلومات السرية بشكل تلقائي بموجب صلاحيات عضو البرلمان
الموارد والتنظيم		
طاقم من ٦ موظفين	طاقم من ٨ موظفين	طاقم من ٣ موظفين
اجتماعات عمل تعقد ٢-٣ مرات أسبوعياً	اجتماعات عمل مرة كل أسبوع	اجتماعات عمل مرة كل أسبوع
تنقسم إلى ٧ لجان فرعية تتعامل كل منها مع مؤسسات مختلفة في القطاع الأمني	لجنة فرعية واحدة ومجموعتان تقريريتان طاقم من ٦ موظفين	لا يوجد لجان فرعية.

سلسلة التقارير الموجزة الصادرة عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة
حول إدارة وإصلاح القطاع الأمني

توفر التقارير الموجزة التي يصدرها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة مقدمات محددة حول القضايا المعاصرة في مجال حكم القطاع الأمني وإصلاحه. وقد تم تصميم هذه السلسلة من التقارير لاستخدام ذوي الاختصاص وصانعي السياسات. ونشجعكم على إبداء ملاحظاتكم حول هذه التقارير؛ كما نرجو منكم إرسال تعليقاتكم واقتراحاتكم إلى عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمركز: backgrounders@dcaf.ch

يتولى تحرير سلسلة التقارير الموجزة السيد دافيد لُو. وساهم كل من فريد شراير وجيمس ستوكر بمادة هذا التقرير. كما ساعد جيمس ستوكر في تدقيقه.

تتوفر تقارير موجزة أخرى على الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة:
www.dcaf.ch/publications/backgrounders

التقارير الموجزة الصادرة

- التحديات التي تواجه قطاع المخابرات
- أجهزة المخابرات
- مكاتب التحقيق العسكري (الأمبودسمان)
- القوات المسلحة المتعددة الأعراق
- سياسة الأمن القومي
- اللجان البرلمانية المختصة بالدفاع والأمن
- الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات
- الشركات العسكرية الخاصة
- حالات الطوارئ

التقارير الموجزة المرتقبة

- الأطفال المجندون
- أنظمة القضاء العسكري
- قواعد السلوك الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)
- إعداد الموازنات الخاصة بالبرلمانات والدفاع
- المشتريات الخاصة بالبرلمانات وقطاع الدفاع
- إرسال القوات إلى الخارج
- نحو فهم عملية إصلاح القطاع الأمني
- التفويض الخاص بالقطاع الأمني

تمت ترجمة وطبع هذا التقرير بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
البرنامج العالمي لدعم البرلمانات وبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية.

قام بترجمة هذا التقرير الموجز المترجم ياسين السيد.

يسعى مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة إلى تعزيز الحكم الصالح للقطاع الأمني وإصلاحه. كما يجري المركز بحوثاً حول الممارسات الصالحة ويشجع على تطوير المعايير المناسبة على كلا المستويين المحلي والدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يضع المركز التوصيات حول السياسات ويقدم استشارات داخلية برامج مساعدة لمختلف الدول. وتتضمن قائمة شركاء مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الحكومات، والبرلمانات، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية إلى جانب عدد من الجهات العاملة في القطاع الأمني مثل قوات الشرطة، والأجهزة القضائية، وأجهزة المخابرات، وقوات حرس الحدود والقوات العسكرية.

تفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني: www.dcaf.ch